النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.د عقيل إبراهيم حسين

كلية بلاد الرافدين الجامعة

المقدمة

شهد النظام السياسي في العراق تقلبات عديدة من حيث نظام الحكم وانواعه وأن سبب هذه التقلبات على مدى تاريخ العراقي ليس الا نتيجة الظروف التي مرة به العراق من غزوات للفترت طويلة مابين مستعمر وغازي بين غزوات همجية كما حدث للسقوط بغداد على يد المغول (هولاكو) بحق غزو همجي ,لأنه دمر المكتبات العلم والمعالم بعد أن كانت بغداد عاصمة العالم الأسلامي بعد الغزو المغولي كان الاستعمار العثماني لمدة اربعمئة سنة ثم الاستعار البريطاني بعد الأستعمار البريطاني االغزو الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ أن العراق مابين غزاة ومستعمرين كل هذا له منطلق واحد ونتيجة لاتقبل الشك وهي بسبب السياسات التي يمر بها العراق سياسة داخلية وخارجية أذآ تتبعنا النظام السياسي للحكومات والأنظمة السياسية التي حكمت العراق في بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة والتي هي بعد التخلص من السيطرة العثمانية على العراق والتي دامت اربع قرون كان العراق يدار من السلاطين والمماليك اللأتراك وفي تلك الفترة كان العراق مقسم الى ثلاث ولايات هي (البصرة – بغداد – الموصل) البصرة في الجنوب بغداد في الوسط الموصل في الشمال وتدار هذه الولايات من المركز التركي لاتوجد حكومة مركزية للعراق وسلطات واضحة ,ولكن بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية واحتلال العراق بصورة مباشرة من قبل القوات البريطانية بعد عام ١٩١٧ واصبح خاضعا للأحتلال البريطاني هنا الحكومة البريطانية بعد عام ١٩١٧ ارادت أن تبين للعرب بوجه عام والعراقيين بوجه خاص الطريقة التي ستحكم بها العراق تختلف عما كان يحكم من الأتراك ,لذلك اقترحوا حكومة مركزية في العراق وجعلوا من الملك (فيصل الأول)ملكآ على العراق بدلآ من تقسيم نظام الولايات ونصب الملك فيصل على العراق في ١١–حزيران –١٩٢١ واستمر الحكم ملكيآ حتى عام ١٩٥٨ بعد الأنقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم والذي حول الحكم الى جمهوري بدلآمن الملكي أن هنا انعطافة كبيرة في نظام الحكم من ملكي الى جمهوري واستمر نظام الحكم الجمهوري الى يومنا هذا مثلما اشرنا الى انعطاف نظام الجكم من ملكي الى جمهوري في عام ٢٠٠٣ اصبح هناك انعطافة كبرى في تاريخ العراق اسقط النظام الكتاتوري في العراق هو النظام البعثي الذي كان يحكم العراق بقبضة الحديد والنار اسقط هذا النظام من قبل القوات الأمريكية بتاريخ ٩–٤–٢٠٠٣ أن تغيير النظام السياسي نابعد عام ٢٠٠٣ قلب النظام والسلطات في العراق رأس على عقب حيث لم يعمل الأحتلال الأمريكي على ادخال التحسينات الى النظام الموجود أو أظافة بل قام بجريمة كبرى بحق السلطات ونوعية النظام الأ وهي حل الدولة العراقية بكامل مؤسساتها من نوع النظام الى قوات أمن وشرطة – وجيش –وحتى الموظفين العموميين بهذه الخطوات أرجعنا الى حتى ماقبل نظريات العقد الأجتماعي في أسس نشوء الدولة لأن في تلك الفترة اصبح لدى الناس يجب أن يكون هناك منظم لحياتهم لذلك وجدوا نظام التعاقد مع الحاكم اما نحن في عاه ٢٠٠٣ رجعنا وكأنه الى نظام الفطرة بلاحاكم ولاسلطات ولانظام وهكذا كنا حتى اصدر المدير الأداري لسلطة الأئتلاف المؤقتة (بول بريمر) قرار رقم (٦) في الثالث عشر من تموز ٢٠٠٣ بتشكيل مجلس حكم من ٢٥ عضوا (الأستاذ الدكتور حمبد حنون ، القانون الدستوري ,بيروت ،٢٠١٩ ص٢٩٣ وهنا بدأت اللبنة الأولى بداية نوعأ ما للنظام سياسي جديد في العراق وبعد مجلس الحكم اصبح العراق في دوامة من الصراعات لأن مجلس الحكم بني على تقسيم طائفي وليس على اساس الكفاءة والقدرة وطوال ١٨ عاما والصراع الطائفي قائما أن كان على مستوى الشعب القتال والحرب الأهلية وأن كان على المستوى السياسي تقاسم مغانم السلطة والحكم بل وحتى على مستوى الرئاسات الثلاثة اوجد التقسيم (رئيس الجمهورية من مكون – رئيس الوزراء من مكون اخر – رئيس البرلمان مكون اخر)نفق الطائفية نفق مظلم ليس من السهل التخلص منه لأنه هناك دائمآ من يعتاش على القسيم ارادات المصالح الضيقة ومن مبداء فرق تسد .

اهداف البحث : يقوم البحث على اهمية السلطة بانواعها في تيسيير شؤون المواطنيين ولأن المواطن يكون على اللتماس كامل ومياشر في السلطة والنظام السياسي لذلك هو يكون بتجاذب مع السلطة وقرراتها ,هرم السلطة هو النظام السياسي الذي يحكم البلد وبما أن النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في العراق كان مختلفا عماقبله من حيث ت السلطة الحاكمة تأتي عن طريق الانتخاب , وتفاعل المواطن مع النظام

اشكالية البحث :النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نظام برلماني ديمقراطي جمهورهل البرلمان بتركيبته الحزبية قادرا على اختيار الاشخاص القادرين على ادارة دفة الحكم ,ام تطغى صفة الاحزاب على البرلمان ويكون قادة السلطة من الاحزاب ويعملون لصالح احزابهم ام يكونوا للعراق .

منهجية البحث :–استخدمنا المنهج التاريخي والوصف التحليلي للبحث كي نكون قادرين على ربط الاحداث التاريخية وتسلسلها في العراق

خطة البحث :ـ لقد قمنا بتقسيم البحث الى مبحث ومطلبين و المطلب يحوي على اربعة فروع اما المطلب الثاني فقسم على ثلاثة فروع .

وحمل المبحث عنوان : النظام السياسي العراقي

المبحث الأول النظام السياسي العراقي

أن تحديات بناء النظام السياسي للدول يكون عبارة عن صراعات أن هذه الصراعات على المستوى الداخلي فأنها تكون نتيجة مفادها الاستحواذ على السلطة بتسنم اعلى هرم في السلطة

المبحث الأول

المطلب الأول

الفرع الاول النظام السياسي النظام السياسي والذي يمثل السلطة العليا في البلد وان كانت السلطة التنفيذية هي صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات الأ أن هذا لا يعني بأن باقي السلطات مثل السلطة التشريعية والقضائية ليس هن اقل ولكن السلطة التنفيذية هي المسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ اقرارات والقوانيين لأنه في الحقيقة النظام السياسي يعني (تطبيق القوانين والتشريعات) التي تصدر عن السلطةالتشريعبة أو هي اصلاً موجودة في الدستور وللسلطة التنفيذية اهداف عليا ترمي الى تطبيقها اعلى ارض الواقع للغرض تحقبق الرفاهية الأقتصادية للشعب و بما أن السلطة التنفيذية هي مؤسسة من مجموعة من المؤسسات وتعرف المؤسسة هي (أنماط سلوكية ثابتة وقيمة مكررة) [١]والعراق ونظامه السياسي ليس بمعزل عن تلك الأهداف والقيم التي هي من واجبات كل نظام سياسي وأن مر النظام السياسي العراقي بمنعطفات خطيرة جدآ تارة توصوله الى الفوضى وتارة الى الدكتاتورية وسبب هذا التفاوت الكبير في تلك الحالتين لما مر به العراق من منزلقات ت خطيرة على المستوى الداخلي والخارجي اذ أن العراق من أكثر الدول التي يتأثر في محيطه الأقليمي والدولي وهذا التأثير لربما هو الذي يجعل النظام السياسي في العراق به ذلك التأرجح أن كان نظاما رئاسيا يكون رئيس الدولة أو هناك نظام أخر يسمى النظام البرلماني وتكون الصلاحيات الكبرى في الحكم لرئيس الوزراء .دعنا نقول بأن العراق قد مرة بتجربتي هذين النظامين حيث كانت التجربة الأولى بعد عام ١٩٢٥ وهي التي كانت للحكم الملكي ,اعلنت بريطانيا الانتداب على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ [١]في هذا التأريخ انتقل من الحكم العثماني المباشر الى الدولة البريطانية المنتدبة وهذا التغير في التبعية من دولة امبراطورية العثمانية اذ يختلف نوع التبعية والمطالب فليس من المنطق أن ما أخذته الدولة العثمانية من العراق هو نفس المطالب التي تريدها بريطانيا وأن كانت تجتمع بصفة رئيسية وهي الاستعمار الاختلاف هنا درجة التبعية والحرية التي تملكها السلطة العراقية في أدارة شؤونها الداخلية ودرجة تمثيلها الخارجي ,اخذت الامبراطورية العثمانية النظام البرلماني بغية الاصلاح في عام ١٨٧٦ م على امل ما جرى من اصلاح وتقدم في الدول الغربية في تلك الفترة وان كانت الدولة العثمانية اقرب الى العراق من حيث الجغرافية فهي من دول الجوار ومن حيث الثقافة والحضارة أيضا فهي على الاقل دولة تدين بالدين الاسلامي ولكن لم تترك للعراق سوأ ابشع انواع التخلف والجهل فهي لم تعمل على تثقيف الشعب او جلب التعليم بل عملت عكس كل هذا , وبذاك لم تختلف في استعمارها عن الدول الاجنبية مثل بريطانيا وقد دام احتلالها للعراق ما يقارب ٣٠٠ سنة وبعد أن قاربت نهاية عظمة الامبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى وتقاسم سلطات ومستعمرات الدولة العثمانية فيما بين الدول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى دخلت بريطانيا العراق بحجة جئنا محررين أن هذا الا تبادل ادوار وحكم العالم النامي الضعيف كل امبراطوريات التي حكمت العالم جعلت من مستعمراتها بلدان متخلفة اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا في مثل هذا الاستعراض الثأر يخي هل بقي للعراق أن يختار نظامه السياسي بمحض أرادته دون ما تدخلات خارجية ويصبح للمستعمر اليد الطولى في اختيار الحكومات العراقية وكيف يكون هذ (التنصيب) استخدمت هنا التنصيب لا نه لا يعقل من المستعمر يأتي بحكومة تمثل الشعب اذ لابد هنا القول لقد تأثرت السلطة العراقية آنذاك بمدى تدخل الخارجي في اختيار السلطة التنفيذية وكان للبريطانيات ادورالفاعل في اختيار المك فيصل ملكا على العراق ,وكان ذلك في مؤتمر عقد في القاهرة ١٩- اذار ١٩٢١ ضمن القرارات في هذا المؤتمر اقامة حكومة عربية في العراق يكون على رأسها الامير فيصل .وتكون تحت الانتداب البريطاني [٢] نعلم من هذا على أن المؤتمرات التي تعقد ليس كلها بصالح الدول بل هناك من المؤتمرات تعقد للتقسيم البلدان والمغانم كما جاء في اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت البلدان العربية الى دويلات وهكذا نرى فرض السياسات من الدول القوية على الدول الضعيفة بحجة الإصلاح ولكن في الحقيقة هي الهيمنة بحد ذاتها مثلما حدث في العراق على يد الانتداب الاستعمار البريطاني ,كل دولة من دول العالم تفرض سياسته على الدول التابعة لها كي تبقى تدور في فلكها عليه فأن العراق ليس بمعزل عن هذه القاعدة الاستعمارية لذلك لاحظنا بأن الحكومات العراقية دائما ما تبحث عن رضا الاطراف الإقليمية الدولية, لأن الانتخابات كانت صورية لا تعبر عن حقيقة تصوين الشعب للسلطة الحاكمة والا كيف نفسر تدخل المستعمر في اختيار الحاكم من المستحيل أن تتلاقى ارادة الشعب مع ارادة المحتل وهذا بالنتيجة يعطي لنا نتائج عكسية من النظام لا نه كما اسلفنا من

غير الممكن أن تتحد ارادة الشعب والمستعمر نتيجة لهذا رأينا كثرة الانقلابات العسكرية والثورات للمحاولة الشعب جاهدا أنداك ايجاد حكومة تعبر عن طموحهم ومصالحهم .

الفرع الثاني النظام السياسي وهرم السلطة

ليس هناك سلطة واحدة في دول العالم بل جميع الدول تتكون من سلطات متعددة التعدد في السلطات ضرورة من أجل عمل الحكومة للتوزيع المهام فيما بينها وهي مهام في ادارة الدولة على اساس تحقيق مصالح الشعب والرفاهية للمواطنين ولأن السلطة هي الهرم الأعلى لذلك يجب تعريف السلطة وما تعنيه في الحقيقة تعريف السلطة (الحق في الامر) [٣] تكون للسلطة الحق في اصدار الأوامر للتنظيم عمل المجتمع أن الامر يأخذ من القوانين الاساسية لأ نه لا يجب على السلطة أن تخرج من دائرة تطبيق القوانين التي يرسمها لها الدستور نتحدث هنا عن أي سلطة هنا عن السلطة (التنفيذية) وهنك سلطات اخرى الى جانب السلطة التنفيذية هي (السلطة التشريعية. السلطة القضائية)والدستور هو الذي يحدد مكانة كل سلطة واختصاصاتها وذلك لعدم التداخل في عمل كل سلطة مع اخرى ومن التعريف اعلاه نلاحظ كل سلطة لديها الحق في الامر مادامت تسمى سلطة لكن الاختلاف هنا الى من يوجه أمر كل سلطة ومادامت الغاية من الاوامر التنظيم ,بما أن السلطة التنفيذية التي تكون على تماس مباشر مع الشعب وهي مسؤولة عن تحقيق اهداف معينة غاية هذه الاهداف الصالح العام والتنمية الاقتصادية وتنشئة المجتمع تنشئة اجتماعية سياسية ولكن هذا لا يعني اهنا تعمل بمعزل عن السلطات الاخرة بل مكملة لهما ,والسلطة التنفيذية هي هرم السلطات لكن يجب الوصول الى هذا الهرم عن طريق الديمقراطية لتكتسب الشرعية ولكي لا تلقى من المواطنين التعنت في تطبيق القرارات او مقاومة الشعب لها وكما يقال في عال السياسة الشعب هو مصدر السلطات الانتخابات هي الطريف الشرعي الوحيد للوصول السلطة وان تباينت طرق انتخاب السلطة التنفيذية من نظام الى اخر هنا أنظمة تنتخب السلطة التنفيذية من قبل الشعب مباشرة وهو النظام الرئاسي كما في الولايات المتحدة الامريكية ,اما النوع الاخر فهو عن طريق البرلمان اي أن البرلمان هو من يختار الرئيس كما في العراق مثلا وايضا رئيس الوزراء هنا بالتحديد يكون الدور الاكبر لرئيس الوزراء في ادارة الحكم لا نه يملك اغلب الصلاحيات من ضمنها القائد العام للقوات المسلحة أو المشرف على تنفيذ السياسات العامة للبلد ليس هنا بصدد اعطى مزايا وعيوب كل نظام بل لمعرفة الجهة المسؤولة عن الاختيار , في العراق من يختار السلطة التنفيذية هو البرلمان وذلك حسب دستور ٢٠٠٥ العراقي والذي جاء في المادة (٦١- ثالثا ,من اختصاص مجلس النواب –انتخاب رئيس الجمهورية) [٤] ويضمن هذا النص الحق للمجلس النواب انتخاب رئيس الجمهورية وحسب المادة ((٧٦)اولا يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية)[٥] نفهم من هذا أن البرلمان العراقي هو المسؤول عن انتخاب السلطة التنفيذية من خلال هذا الانتخاب اصبح رئيس الوزراء صاحب الصلاحيات الاعلى هو رأس السلطة او هرم السلطة البرلمان يوجد به نواب او ممثلين عن الشعب اذآ هي سلطة تفويض بصورة غير مباشرة من الشعب عن طريق وكلائه الى هرم السلطة يجب أن يمثل رئيس الوراء جميع العرفين بمختلف طوائفهم قومياتهم مذاهبهم كل دول من دول العالم لا تتكون من طيف واحد من الشعب بل اعراق واجناس متعددة بل أن الاختلاف هذا هو عامل قوة وليس عامل ضعف أن تم صهر الانتمائية الفردية تحت انتماء وحب الوطن وتتجانس به هذه المكونات الانتماء الوطني هو اعلا كل شيء بما يخص الصالح العام للشعب أن الانتماءات الاخرى كا العشيرة والقومية والمذهب هو انتماء خاص وشخصي لا تحاسب عليه الشعوب بصورة جماعية من يقوم بتنظيم هذه الامور هي السلطة التنفيذية بقرارات وقوانين يراعى بها الصالح العام وان مخالفة القانون من قبل اي فرد من افراد المجتمع يعرض نفسه للمساءلة القانونية هنا نقف على مسؤولية السلطة وهرمها للدفاع عن حقوق مواطنيها ليس بالضرورة أن يكون الدفاع ضد عدوان خارجي بل لتطبيق القوانين على الجميع على كل من يخالف للصالح العام أن يحس المواطن بالغبن اتجاه حقوقه والتفرقة في التعامل بين المواطنين البلد الواحد سيؤدي هذا الى ظهور المقاومة وعدم الاستجابة من قبل كل مواطن وهذا بالنتيجة يقود الى ارهاق السلطة في متابعة الاشخاص الذين لا يمكن أن يكونوا مجرمين لا نه لا ينطبق عليهم صفة الاجرام ما يحتاجه الشعب من السلطة الحاكمة قدرا معقولا من العدالة في الحياة العامة والعدالة هي التي تقود الى استقرار البلد لكن الحقيقة المرة في مراحل السلطة في الدولة العراقية الحديثة والتي هي على الاقل من تاريخ ١٩٢١ للغاية اليوم لم تستطيع كسب ولاء الشعب العراقي بالكامل واقصد هنا ليس حكومة واحدة بل جمع من الحكومات بمختلف انظمتها الملكية ,الرئاسية , والان البرلمانية من تجربة ثلاث انواع من الانظمة لم نشهد الاستقرار السياسي في العراق والسبب في ذلك هو , أم اغلب افراد هذه الدولة الذين يسوسون امورنا أنما هم على نسق من التفكير أن اختلف في التفاصيل فأنه لا يختلف في الاسس الروحية والاتجاه .[٦] وكأننا نقول هنا أن اختلف الشخوص واختلاف الزمان فأن عقلية الحكم في العراق تكاد تكون واحدة وان كانت بدرجات متفاوتة من الحرية والاستقلال لهذ نرى

في العراق كثرة الثورات والانقلابات , هناك هوة ما بين الشعب والسلطة في العراق والسبب بهذه الهوة او الفجوة الموطن لا يحس بأن السلطة التي تحكمه هي نابعة منه وجاءت لتحقيق مصالحه يقودنا هذا الى قول السياسيين العراقيين الذي يرددونه دائما على اسماع الشعب عن طريق مقبلاتهم المسموعة او المرئية والمقروءة بان هناك تدخلات اقليمية دولية في تشكيل الحكومات العراقية وخصوصا ما بعد عام ٢٠٠٣ هذا التاريخ التي احتلت به امريكا العراق للنهي حقبة استعمار بريطاني جاء بعد سيطرة عثمانية الى احتلال امريكي وجاء الاحتلال الامريكي بمزاعم تخليص العراق من نظام دكتاتوري استبدادي الى نظام ديمقراطي على اختيار الشعب للسلطة بدلا من أن تأتي السلطة عن الطريق لانقلابات او الثورات والانقلاب اقل شرعية لا نه يمثل مصلحة محدودة من الشعب فئة خاصة أن من حكم العراق فبل عام ٢٠٠٣ هو البعث والذي امتازت ,من خلال تجربة حكم البعث العراقي من عام ١٩٦٨ الى ٢٠٠٣ وكانت تجربة قاسية على الشعب العراقي ادت الى عزلة الشعب عن النظام وعزلة النظام عن الشعب [٧] المشكلة الاساسية في النظام بالعراق قائمة على أن الشعب والسلطة الحاكمة على طرفي نقيض وليس على تفاهمات ولكون هذا التناقض الموجود ولدت الصراعات وكان الصراع باتجاهين الاتجاه الاول ما بين الطبقة الحاكمة نفسها بصراعها على المغانم والسيطرة على الحكم والاتجاه الثاني ما بين الشعب والسلطة الحاكمة لان السلطة لم تقم بواجبها الاساسي هو الرفاه الاقتصادي وخلق الامان للمواطن وتراجع الخدمات في البلد على جميع الاصعدة أن تأثر الاتجاه الثاني هو نتيجة ما يحدث من صراع داخل الطبقة الحاكمة لا نها تفكر فقط في ديمومتها على سدة الحكم اطول فترة ممكنة فأغفلت دورها او تغاضت عن دورها العام وذهبت باتجاه المنفعة الخاصة لمن يفدمن الولاء لها يمكن القول هذا هي السلطة في العراق لم تخلي من العيوب الكبيرة التي دفعت العراقيين الى الثورة تارة ضد الحكم او أن يذهب المواطن مهاجرا الى دول اخرى بحثا عن الامل في العدالة الانسانية في التعامل عندما نطرح اسئلة عن الكيفية التي بني النظام السياسي في العراق .

الفرع الثالث حكم العراق بعد ٢٠٠٣

بعد سقوط بغداد بتاريخ ٩-٤-٢٠٠٣ وكان لهذا السقوط ليس في نظام الحكم فقط وانما كان انهيار العراق بالكامل في مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية بل جميع القطاعات الاخرى حدث الفوضى في العراق وكأن ما حدث على حين غرة اختفى النظام الحاكم واختفت معه المؤسسات ,لأن النظام في تلك الفترة هي من اصعب فترات الحكم في العراق كان قد بنى جميع مؤسسات الدولة على وجوده بمعنى أدق كان يردد شعار العراق انا وانا العراق وكان العراق قائم على وجود هذا الشخص الحاكم والذب دام حكمه ما يقارب ٣٥ قائمة على البطش في الشعب وحروب في الخارج الى أن جات الامبريالية الامريكية بعذر واهي وهو أن العراق يملك اسلحة دمار شامل فبهذه الذريعة اسقط النظام في التاريخ اعلاه , وليس الولايات المتحدة تلك الدولة المنصفة او دولة عدالة بل هي دولة استعمارية متغطرسة قائمة على السيطرة على الدول الضعيفة لا تقوم الامبراطوريات الاعلى استعمار الدول وسفك الارواح والقيام بأبشع الفظائع كما حدث في سجن ابو غريب وغيره كثير رغم ادعاء امريكا بانها من الدول المتحضرة لكن في الحقيقة دولة متغطرسة دولة قمعية اليس هي من اكثر دول العالم كانت ولوقت قريب دول تمييز العنصري ما يبين السود والبيض ,هذا كله ما انعكس سلبا على احتلالها للعراق في عام ٢٠٠٣ ما حدث في العراق بعد الغزو الامريكي هو تنامي حالات القتل الطائفي التي اصبحت مع بداية ٢٠٠٥ تتفوق على السياسية منها [٨] هنا ادخلوا العراق في متون الحرب الطائفية بين افراد المجتمع لا لشيء الامن اجل تخندق ابناء الطائفة الواحدة حول ممثليهم ولأن التخندق الطائفي يخدم مصالح الدولة الامبريالية فهي ايدت أن لم تكن ساعدت أو غضت الطرف عن هذه التخندقات أول ما عملت عليه هو التميز والا ستقطابات على اساس المكونات في الحكم وللتفريق مكونات الشعب العراقي اتت بمفاهيم لم تكن اصلا موجودة في النظم الديمقراطية على انها ديمقراطية كاستحقاق المكون تقسيم اي بلد الى طوائف ومكونات الغاية منه التفرقة وعد الوحدة لأ نه في التقسيم تصبح السيطرة اسهل وتدخل بذرائع أن ما سار عليه العراق في تقسيم الحكم كما سار عليه للبنان حصص طوائف مكونات لينشب الصراع الدائم وطويل الامد , ربما أجتهد واضعو ذلك النظام بتوزيع السلطات على أساس طائفي لا وطني, رغبة بتأسيس دولة نيابية ديمقراطية ,تشترك في ادارتها المكونات بمناصب ثابتة لكن نظامهم هذا الذي أريد له أن يجرب على العراق لم يمنع الحروب بين الطوائف [٩] بفهم من ذلك النموذج اللبناني الذي فكك للبنان الى كيانات متعدد والذي دخل في حرب طائفية للمدة ١٥ عاما لم يفلح في أن تكون له حكومة مدنية قادرة على توحيد الشعب التقسيم للسلطة حسب المكونات لم يجلب للعراق الى الا الى صراعات على السلطة وتهافت على مغانم الحرب الطائفية دخلت كل بيت عراقي وقسمت ابناء المكون الواحد الى مكونات اثنية اخرى ما اريد من تقسيم العراق الى مكونات كما من كتب الدستور للعام ٢٠٠٥ وضع مفردات المكونات العراقية وكأن العراق البلد الوحيد الذي يتكوم من طوائف وقوميات امتددت الحرب الطائفية في العراق الى سنين طويلة وزرعت الاختلافات واصبح المواطن العراقي يبتعد اكثر

فا اكثر نتيجة عن اللحمة الوطنية عن الوحدة لكن على ما يبدو أن السلطة الحاكمة هي الاخرى استأنست بهذه التجربة بعد عام ٢٠٠٣ أن كان القصد منه هو تقسيم العراق على اساس المحاصصة المقيتة والتي هي الطريقة التي جعلت من العراق المنطقة الرخوة اقتصاديا واصب الشعب العراقي لا ينعم بخيراته بل تزداد شرائح في المجتمع فقرا لعلي هنا عرجت على المنطق الاقتصادي لاته كما يقول رجال الاقتصاد انه محرك السياسة نؤيد هذا القول وبقوة والا ماهية اسباب الثورات اغلب الثورات للمطالبة بحقوق اقتصادية ودفع الفقر عنهم لم تحدث ثورة في بدايتها من اجل مطالبة الا ان تطورت هذه المطاليب الى اسقاط حكم ممن تنتج ثورة الجياع من التوزيع الغير العادل لثروات البلد بين افراد الشعب أين نلاحظ هذا في دول العالم الثالث والعراق ليس بمعزل عن هذه الدول لان الطبقة الحاكمة تنتفع من الحكم وتبدد ثروة البلد فيما بينها وللأشخاص القربين من الطبقة الحاكمة ,قبل أن يدمر صدام العراق ,كان هذا البلد واحدا من أنجح الاقتصادات في المنطقة ,[١٠] من الملاحظ كيف أن سياسات السلطة الحاكمة كيف تبدد ثروات الامة وان كان من واجب السلطة الحفاظ بل تنمية الثروة واستدامتها وليس عراق ٢٠٠٣ افضل حالا من قبله من حيث القوة الاقتصادية على العكس ممكن أن يكون هناك طبقة من الشعب اكثر فقرآو يمكن القول أن العراق ابتلي بحكومات لم تعمل يوماً لصالح رفاهيته هل أن كان هذا بقصد ام غير قصدلعل أخر مرة امتلك العراقيون بلادهم كانت قبل الاف السنين [١١] ,أن تغير الزمان أن طال او قصر الذين حكموا العراق على مدى سنين طويلة ومر العصور كانوا قلما هاجسهم هو توفي للشعب الخدمات الاساسية من اجل العيشة الكريمة بل في الحقيقة مثلوا اجندات خارجية كان تملي عليهم رغبات الجهات التابعين لها, في الحقيقة نحت هنا لا نستطيع القول بأن الجميع من حكم العراق هم على هذه الشاكلة شاكلة التبعية للغير ولكن برزت هذه النقطة بالذات وتأثيرها ما بعد عام ٢٠٠٣ لكون العراق فيما مضى وحدة واحدة غبر متجزئة لذلك كان موضوع التبعية غير واضحة وكانت الحكومة مسيطرة على الاعلام ووسائله ما بعد الغزو الامريكي على العراق اختلفت الامور بشكل كامل اصبح ليس هناك اعلام حر بقدر ما هو اعلام هدام للبنية الاجتماعية العراقية وخلط الحقوق على العراقيين كانت الغاية من الاعلام هو توجيه الاي العام نحو هدف محدد للوصول الى الهدف وتحققه لان من يصيغ الفكرة ويحدد اهدافها هو الاعلام ,في العراق اليوم الاعلام اصبح كسياسته متفرق على عدد الاحزاب السياسية والكتل لذلك اصبح الاعلام عامل من عوامل التقسيم في العراق وخاصة في الانتخابات يصبح التحشيد الاثني القومي على اشده لذلك لا نستطيع صهر بوتقة الاثنية الطائفية في العراق لان هناك من يغذي هذا الوتر وكأن اختيار الاعلامين لضيوف يكون على اساس منه اكثر يتكلم ويلهم جماهيره بحقوق المكون لا بحقوق كل العراقيين أن كانت الانتخابات حق في التعبير بالنظام الديمقراطي التعبير في التصويت للمرشح ولكن الطبقة السياسية في العراق ضامنة بقائها في السلطة عن طريق الانتخابات لان هي من حشد الجمهور للانتخاب واي جمهور جمهور المكون جمهور العشيرة والسلطة الحاكمة توهم جماهيرها انا خير من يمثلكم وخير من يجلب حقوق المكون لاحظ هنا نتكلم كثيرا عن المكون لان دستور ٢٠٠٥ تكلم عن هذه الجزئية ,وبهذا العراق مندو عام ٢٠٠٣ يدور في نفس الوجوه ونفس طريقة الحكم والشعب لم يسمع الا الوعود التي لم يرى لها تطبيقا على ارض الواقع بل كلمات واعلانات لا تغني ولأتسمن من جوع لقد خلت الساحة العراقية من اي تقدم في كافة المجلات بل أن لم يكن قد تراجعت كثيرا بشماعة لم يسمحوا لنا لم يدعونا نبني من هم هؤلاء لانعرف ولكن أن هي الا اعذار واهية اصبح العراق متراجع في كل المقاييس الدولية الا في مؤشر الطبقة الفاسدة اقصد هنا الفساد المالي الاداري لان غياب الرقابة والمحاسبة من قبل الحكومة جعل من الصعب السيطرة على افة الفساد لا نها تحتاج الى قوانين والقانون يحتاج من يطبقه على المخالف هذا وان في العراق غباب هذه الحلقة القانون ومن يطبقه غائبة تماما عن الحكومة العراقية .

الفرع الرابع الحكومات الانتقالية في العراق

أن للمستعمرين دائما ما يكون لهم نفس الاهداف وهي اخضاع الدولة ومواردها الاقتصادية له لكي ينتفع من هذه الموارد الى اقصى درجة أن لم يكن في تسخيرها بالكامل له لذلك تعمل على جعل هذا البلد الذي استعمرته يدور في فلكها وفق رغباتها ول سار جميع المستعمرين على نفس النهج وكأن فكر المستعمر واحد وتطبيق خطة الاستعمار واحدة لذلك عندما اخذنا تاريخ العراق الحديث والذي بداء بعد احتلال بريطانيا للعراق عام ١٩١٧ دخل جيشها البصرة عملت على تنصيب حاكم مدني على العراق هو وصل المندوب السامي السيربى كوكس في عام١٩٢٠ ليكون اول مندوب سامي الى العراق [١٢] ,أن فكرة انشاء حكومات مدنية في المستعمرات للتعطي نوعا من الطمأنينة للشعوب المحتلة هذا النظام وقتي والقادم افضل لكن حقيقة الامر هذه احدى مرتكزات الاستعمار لتثبيت جذوره وتعرفه اكثر على البلد من حيث ثقافته حضارته لتنظر له عن قرب وليس عن طريق التقارير او نشرات الاخبار ,الحكومات المدنية الانتقالية تكون اقرب الى الواقع وتكون القرارات كلها بيد الحكومة المدنية الانتقالية اي بمعنى أن الحكم المدني هو رئيس الدولة الاستعمارية في البلد المستعمر كما في العراق مثلا في عهد

الاحتلالين البريطاني وبعده الامريكي ,وقام السيربي كوكس اختيار عبد الحمن الكيلاني وشكل حكومة مؤقتة انتقالية اختيار عبد الرحمن الكيلاني لتشكيل الحكومة كان على الاقا في طمأنة الشعب العراقي الثائر ضد الاحتلال او الناقم عليه ها نحن جئنا فعلا من اجل اعطاء العراقيين حقهم في ادارة شؤون البلاد وبالفعل شكل عبد الرحمن هذه الحكومة , لم تعمل هذه الحكومة بمعزل عن ارادة المستعمر لا نها هي من اختارته لهذه المهمة لذلك لم يكن ليستطيع العمل بكل حرية مقيد بقرارات واوامر المندوب السامي لا نه هو السلطة الاعلى في البلاد في ذلك الوقت أن يصبح العراق تحت السيطرة البريطانية المباشرة , ولهذا جرى الاستفتاء بإدارة الحاكم المدني العام في العراق أ.ني ويلسن بتوجيه من حكومته [١٣] الملاحظ في الحكومات الانتقالية المدنية هي لم تكن ثابتة ومستقرة السبب في ذلك تغير المصالح والاهداف اي بمعنى عندما تتقدم خطوة الى الامام تتغير المصالح هناك وباختلاف اهداف المستعمر تختلف القيادات لذلك نرى في عهد الحكومة البريطانية كثرة الحكام المدنيين لاختلاف المراحل الانتقالية لكن الشيء المؤكد هو وضع العراق تحت السيطرة الحكومة المستعمرة البريطانية بل هي من كان لها الرأي في تنصيب الملك فيصل ملكا على العراق اذا اختارت للعراق أن يكون نظاما ملكيا , صحيح كان هناك استفتاء للشعب ولكن من يعطي النتائج ويتلاعب بها هو المستعمر الذي لا يريد أن يعطي نتائج معاكسة للتوجهات التي هو رسمها أن كانت بريطانيا حكمت العراق بصورة مباشرة او غير مباشرة من عام ١٩١٧ حتى قيام ثورة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ التي بدلت نظام الحكم من الملكي الموالي الى بريطانية الى حكم جمهوري وفي الحكم الجمهوري اخذ الحكام آنذاك بجذب العراق الى العمق العربي القومي وهكذا تجاذب العراق الحكام كل من يفرق ويجمع ويطبق رؤيته على الواقع وبذلك لم يعرف العراق الاستقرار المنشود الم يكن العراق ومازال مهد الثورات والانقلابات التي تكون مرة نابعة من صميم الشعب ومرة مدعومة من الخارج الثورة المدعومة خارجيا دائما ما يكتب لها النجاح لا نها تمثال اجندات خارجية وتوظيف اعلامي كبير لكسب ود الشعب وان الراي العام للشعب هو الذي يسوغه الاعلام ويجعل فكرة لدى الشعب بحيث يوصله الى درجة الاقناع بالنظام الجديد لان الشعب في حقيقة الامر لا يعلم ما يحدث خلف الكواليس ومن هم صناع النظام وماهي توجهاتهم أن كان العراق يعرف بعدم الاستقرار على مدى الطويل لكثرة الاحداث التي مرة بها واشد هذه الفترات عتمة هي فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ التي تعرض بها العراق الى الغزو الامريكي وامريكا التي هي تجعل من نفسها التقدم التكنلوجي الاقتصادي حامية العالم الحر ولكن ارض الواقع عكس هذا تماما في احتلالها الى العراق في ٩-٤-٢٠٠٣ ادخلت العراق في فوضى عارمة مثل حل الجيش والشرطة وكافة المؤسسات الامنية بحجة انها مؤسسات بعثية أن كان هناك اشخاص سيئين في هذه المؤسسات ليس بمعنى أن المؤسسة بأكملها غير صالحة للحكم و ما سارت عليه الولايات المتحدة نفس النهج الذي سارت عليه بريطانية عند احتلالها للعراق فقد عينت حاكم مدني للعراق وكان قبل ذلك مكتب الاعمار يرأسه كارنر في الحقيقة كانت فترة كارنر قليلة جدا ولن يقدم شيئا سواء عقود وهمية للشركات امريكية وبعد ذلك وبفترة تم تعيين السفير الامريكي بول بريمر حاكما مدنيا كما يقول بريمر ,لقد وفى الرئيس بوش بوعده وسلمني في ٩ ايار رسالة بتعييني مبعوثا رئاسيا الى العراق ومنحني سلطة تامة على موظفي الحكومة الامريكية وانشطتها واموالها هناك [١٤] , الرئيس بوش جعل في التعيين هذا صلاحيات واسعة للسفير بريمر اي انه بمثابة رئيس الدولة العراقية رغم أنه ليس كانت امريكا وحدها في العراق ولكن ائتلاف من الدول الاوربية وغبر الاوربية نعم حسب كتابه المنشور الذي اقتبسنا منه تاريخ التعيين كان في الحقيقة على اتصال وثيق في الحكومة الامريكية للتقدم له النصائح في الادارة ل انه لم يكن ليأخذ قرار مهما بعيدا عنه خوفا من عواقب القرار وهي من اشارت اليه بحل المؤسسات الامنية التي حلت بعدها فوضى في العراق بعد أن عين السفير الامريكي كان تعامله في البداية مع (مجموعة السبع)[١٥] وهم في الحقيقة معارضو الخارج وكان يجتمع بهم بشكل دوري لا خذ اراهم في ادارة البلد الى أن اتخذ قرار بتوسيع المجلس الى أن اسس مجلس الحكم من ٢٥ عضوا حسب القرار رقم ٦ في الثالث عشر من تموز سنة ٢٠٠٣ [١٦] هذا المجلس الذي اسس ليحكم العراق كان اللبنة الأولى لتقسيم العراق على اساس طائفي عرقي اثني عندما تنظر الى شخوصه فهم ما بين عربي وكردي وقسم العرب على اساس مذهبي كانت الحجة هب تمثيل كافة مكونات الشعب العراقي ولكن الحقيقة هي تقسيم الاثني لان هذا ما كان واضحا في قانون ادارة الدولة ودستور ٢٠٠٥, وقد شكلت حكومتان انتقاليتان لا درة الدولة العراقية في عهد السفير بول بريمر الأولى من ٣٠-حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ ,وكانت تتألف من مجلس رئاسي وجلس الوزراء ومجلس وطني مؤقت, اما الحكومة الانتقالية الثانية من شباط ٢٠٠٥حتى تالف حكومة منتخبة , و تتألف من جمعية وطنية عدد اعضائها ٢٧٥, مجلس رئاسة تتألف من رئيس ونائبين , وجلس وزراء تتألف من رئيس الوزراء والوزراء [١٧],مما يلاحظ كيف أن هيكل السلطة في الحكومات الانتقالية كيف كان مقسم فمثلا مجلس الرئاسة يتكون من رئيس ونائبين اي بمعنى ما بين طوائف الشعب الرئيس كردي النائب الاول شيعي النائب الثاني سني تأخذ القرارات بالأجماع ومن هذا المنطلق قسم المحتل الامريكي العراق الى طوائف من اجل السيطرة عليه .

المطلب الثاني

الفرع الاول بناء السلطة السياسية من الاحزاب

يكون للنظام السياسي البنية الصحيحة اذا ما قام على مرتكزات واسس متينة وهذه الاسس المتينة يكون مصدرها الشعب كما يقال في الحكم الديمقراطي أن الشعب هو مصدر السلطات يخوله لمن يشاء وهذا التخويل يجعل من الحاكم لديه الشرعية الكاملة في حكم الشعب , وحقيقة حال المسلمين في تكوين الحكومة ,انهم على ضربين ,شعوب وقبائل قادرة على تقرير مصيرها بنفسها في مجال السيادة والسلطان ,[١٨] القدرة على تقرير المصير في اختيار الحاكم لان الحاكم بيده زمام امور البلد وقارن ما بين السيادة والسلطة والسيادة نعني بها القدرة على اتخاذ القرار دونما تدخلات داخلية وخارجية , اذ أن جوهر السلطة لا يمكن أن يكون على المستوى الداخلي بل على المستوى الخارجي لا يقل اهمية أن لم يكن ذا اهمية اكبر يكون هنا اختيار الشعب الذي قسمه وفق الشعوب والقبائل وهذا من المنطق الاسلامي وهكذا كان للقبائل دور في بناء النظام السياسي القديم لان على الاقل العربي ومنهم العراق مازال نظام القبيلة موجود ومتعارف عليه وهو من ركائز النظام الاجتماعي والتي لعبت دورا رئيسيا في المحور السياسة والنظام السياسي وذلك لان تماسك العشيرة قائم على العرف والعرف يكون ملزم للا فراد لذى نرى هذا التماسك ما بين ابناء القبيلة وان كانت على مساحة شاسعة وليس هي تجمع واحد في مكان واحد بل قد تكون امتداد القبيلة على مساحة بلدان .اصبح بناء الدول الحديثة قائم على التعددية الحزبية لان الاحزاب السياسية هي اكثر تنظيما في الحياة السياسية وتداخلا معها عكس القبيلة التي هي بناء اجتماعي اكثر منه سياسي اذ اهذه الاحزاب السياسة في المقام الاول هو, الوصول الى السلطة لتنفيذ برنامج سياسي معين ,[١٩] فان الهدف الرئيس هو السلطة التي من خلالها ينفذ برنامجه الذي طرحه للناخبين وحصول الحزب على اعلا الاصوات هو الذي يملك الحق في تشكيل الحكومة وبهذا تكون السلطة في يد الاحزاب السياسية تختلف أيدولوجيات التي تحملها الاحزاب ونقصد هنا بانه الفكر الذي تحاول تطبيقه عند استلام زمام السلطة ليس على جمهورها الخاص وانما على جميع الشعب في هذه المرحلة اي مرحلة السلطة تكون ممثلة للجميع فئات الشعب وان كانت الديمقراطية هي افضل طريقة للحكم ولا يمكن تخيل الديمقراطية بدون احزاب سياسية لا نه تداول السلمي للسلطة وكيف يكون هذا التداول الا عن طريق الانتخابات كل ذلك من اجل لا يجب أن تكون كل الاحزاب السياسية أن تكون في سدة الحكم بل هناك احزاب معارضة والاحزاب في المعرضة لا تقل من حيث الجوهر عن احزاب السلطة الممارسة الديمقراطية تقوم على مبادلة الادوار في الحكم ليس هناك من ثبات في شخصية الحاكم وانما يتم خلال دورات انتخابية معينة كما في النظام الامريكي مثلا لا يحق لرئيس الترشح اكثر من دورتين انتخابيتين , يكون تنظيم الاحزاب السياسية تنظيما جيدا وعلى المستوى الهرمي والافقي اي من حيث القيادات والقاعدة الجماهيرية كي يكون له مناصرين وكلما كانت القاعدة الجماهيرية اوسع اي جمهور يناصر الحزب اكثر من باقي الاحزاب لا انه كما قلنا يجب أن تكون احزاب سياسية متعددة والا أن كان هناك حزب واحد كما في العراق قبل ٢٠٠٣ لا يصبح للديمقراطية معنى سوى كلمات وشعارات فارغة ليس بالمعنى الحقيقي المرجو من الديمقراطية كلما كانت شخصية الحاكم تختلف كلما استفاد الشعب منه والا أن كانت واحدة ماهية الفائدة المرجوة لان الشخصية القيادية الواحدة تصبح نمطية الحكم اي بمعنى قرارتها وانعكاس القرار معروف النتائج مسبقا عقليته قراراته اصبحت معروفة ومفهومة من الواجب على الاحزاب السياسية أن كانت تريد البقاء والديمومة في الساحة عليها تغيير برنامجها وفق المتطلبات الحديثة لان مشاكل الدولة او الحكومة تتأثر تأثيرا مباشرا في المتغيرات الدولية ليس هناك دولة تعيش بمعزل عن محيطها العالمي لا نها ترتبط مع العالم بمعاهدات واتفاقيات ومما يتطلب من الحكومة علاقات متكافئة على جميع الاصعدة كي لا تصبح الدولة ضعيفة وتصبح عرصة للتدخلات الخارجية كما في العراق في الوقت الحاضر ومندو عام ٢٠٠٣ لم نصل الى مرحلة السيادة التامة بسبب القرارات التي اتخذها مجلس الامن والتي جعلت من العراق مكبلا بكل شيء بل وحتى في اختيار حكوماته , النظم العربية زمنها العراق تكون التدخلات الخارجية الاعب الاكبر في منظومة الحكم , اته لبس ثمة مناص لعقلنة النظام العربي المستبد ،اذا لم يفرض عليه هذا الخيار عالميا, خارجيا , [٢٠] هذا ما نراه في الواقع العراقي خصوصا حيث اغلب الحكومات أن كانت بانقلابات او ثورات كانت مدعومة من الخارج اما بعد عام ٢٠٠٣والتي اصبحت الديمقراطية هي من تأتي بالحكام ولكن في الحقيقة الديمقراطية في العراق هي فتية لم تترسخ بعد في عقل من في السلطة . بل هي اصبحت حجة الحكومة على الشعب للبقاء في سدة الحكم لان أن كان الدستور او القانون الانتخابي فصل على مقاسات من في السلطة فأي ديمقراطية هذه تجعل من احزاب السلطة ثراء فاحش والشعب يكافح من اجل ابسط الخدمات بما أن الديمقراطية في العراق ليست متجذرة كما وصفتها الكاتبة الهندية أروند هاني رولي (بانها ديمقراطية سريعة الذوبان)[٢١] تشير هنا الى انه الديمقراطية الزائفة وسرعة زوالها لان تطبيق الديمقراطية في العراق تطبيق انتقائي وليس الديمقراطية وحسب بل حتى القوانين العادية تطبقها الحكومة على من تريد وترغب منهم بجانب

الاحزاب يمكن اعفائهم من تطبيق القانون في حالة المخالفة والا كيف اصبح العراق من اوائل الدول في الفساد المالي والاداري أن كان القانون يسري في كل الاوقات وعلى جميع الاشخاص اليس العراق من البلدان الأولى يصبح هناك مواطنون بليلى وصحها ذات ثرى فاحش ومواطنون تحت خط الفقر , الحزب السياسي في العراق يعمل بجد في فترة الانتخابات ولديه نشاطات على الساحة وعندم تجرى الانتخابات ينفصل مرة اخرى الحزب عن قاعدته الجماهيرية هذا ما تود قوله الكاتبة الهندية وكان الاحزاب في العراق بنيتها اي أيدولوجيتها اهدافها هو السلطة وليس خدمة الناس وان كانت نعم في السلطة تصبح العملية اكثر سلاسة في خدمة المواطن ولكن ليس كل الاحزاب يجب أن تكون في السلطة , في العراق نعم يجب على كل الاحزاب لديها نصيبها في السلطة لتكتسب المغانم من عجائب الديمقراطية العراقية الكل في السلطة الكل في المعارضة الكل مستفيد الكل يشتكي انها ديمقراطية خلط الاوراق والتباكي على البراءة من الفساد الذي هو مستشري في البلد بكل مفاصلها من يبني قليل ومن يهدم الكثير لذلك عجلة النهوض واقفة أن لم تكن تتراجع بسبب كثرة الهدامون وقلة الذين يبنون , وعلى هذا المنوال ما يقارب من ٢٠ سنة لم نتعرف بعد كيف نوقف نزيف الفساد كي نبدئ البناء أعطت لنا احزاب السلطة ما تقوم به من تقاسم هو الديمقراطية التوافقية او التشاركية لن الحقيقة هي ديمقراطية (خلط الاوراق) حتى لا تشخص منه الذي يعمل صالحا من اجل البلاد ومنهم الذين يهدمون نحتاج سنين طويلة من النضال كما ناضلت واربا ما يقارب ٦٠٠ عام شيء مع الملوك المستبدة شيء مع الكنيسة التي حولت نفسها آنذاك من الاب الروحي الصافي تمثل تعاليم الله في الارض الى حكام الدنيا بل كانوا في بعض الاحيان اشد من الحاكم المدني الملوك في تلك الفترة اصبح للكنيسة سلطان مدني اعلا منه سلطان روحي حتى سميت العصور الوسطى المظلمة في واربا

الفرع الثاني نوع النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

كما اسلفنا مقدما كيف كان الاستعمار يتدخل في تشكيل الحكومة العراقية كما مبين كيف أن الاستعمار كان ينقل شكل نظامه الحكم الى العراق كما قسمت السلطة العثمانية العراق الى ثلاث ولايات كما قامت بريطانيا باختيار الحكم الملكي كما هو معمول به في بريطانيا لذلك انعكست نوعية الحكم الاستعماري للعراق وطبقت المعايير مقاربا لها لتضمن ولاء الدولة المستعمرة الى الدولة الاستعمارية ولأهمية نوعية السلطة ونوع الحكم, وكأن العراق حقل من تجارب انظمة الحكم من ولايات الى ملكي الى جمهوري عام ١٩٥٨ استمر الحكم الجمهوري حتى عام ٢٠٠٣ .اول لبنات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ,لقد ساعدت امريكا بعد احتلالها العراق على بناء نظام اسلامي بعنوان ديمقراطي زائف وتركت الاحزاب السياسية تتصارع لتغليب احد النموذجين السعودي أو الايراني ،[٢٢] جعلت امريكا نظام الطائفي الحزبي يحكم في العراق ومهدت له النمو والتغلغل في السلطة العراقي الغاية من كل هذا ولكي يكون له تقبل في الشارع وبين الشعب لكي لا يقاوم من الشعب اذا بات الخطوة في التقسيم ووافقت الطبقة الحاكمة على هذا التقسيم بل عملت على تجذره في العمل السياسي ما اردته امريكا في العراق مندو البداية هو التقسيم كي تجعل من التفرقة والتقسيم حجة في التدخل بالشؤون الداخلية للعراق يكون التدخل بنصرة طرف على طرف اخر او عن طريق ايحاء احد الاطراف بان حقه مغبون وهي من تستطيع أن تعيج الراي العام الداخلي والخارجي متى ما ارادت لا نها تملك القدرة المادية من وسائل اعلام تستطيع توجيه الراي العام الداخلي والخارجي بحيث هي من تقرر في اعلامها منه الارهابي ومنه الصالح حتى وان كان الارهابي صالحا والصالح ارهابي وكذلك في بعض الاحبان تهيج مشاعر الشعوب اتجاه سلطاتهم أن كانت هذه السطات لا تماشي ما تريده الولايات المتحدة ليس كافيا ما تقوله القوانين او كتابة اسطر في الدستور كما دون في دستور عام ٢٠٠٥ العراقي في المادة (١) منه ,جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة, نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني)ديمقراطي, وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق ,[٢٣] شرع لنا الدستور في هذه الفقرة ماهية نوع الحكم كما هو في دستور ١٩٥٨ الا انه عاد واضاف كلمة اتحادي لان العراق قبل عام ٢٠٠٣ كان وحدة واحدة مستقلة كما اضاف كلمة نيابي اي بمعنى وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يؤدي ادوار محورية في النظام العراقي الجديد أن لم يكن هو المحور في العملية السياسية في العراق ما سطر في الدستور من نوع الحكم جمهوري برلماني كان من اجل تمثيل كافة شرائح المجتمع في البرلمان اقصد هنا مكونات الشعب العراقي بل وحتى ضمن للمراءة نسبة من التمثيل لا تقل عن ٢٥٪ من النواب ولكن منهم يتماس مع حياة المواطنين هي السلطة التنفيذية هي من تتولى شؤون البلاد الداخلية والخارجية (الجهة المنظمة لحياة الشعب) لمل لها الحق في اصدار الاوامر واللوائح التنظيمية هرم السلطة التنفيذية قائم على ازدواجية هي (رئيس الجمهورية , رئيس الوزراء) اغلب الصلاحيات حسب دستور ٢٠٠٥ في ادارة البلد هي بيد رئيس الوزراء أن تعدد السطات يصبح هناك تداخل في الصلاحيات في الحقيقة ما هو قائم في العراق ليس على ضبط للعملية السياسية او من اجل تصحيح بعض المسارات أن كان هماك قد حدث خطاء ما بقدر ما هو ضمان للتمثيل كافة المكونات السياسية لشعب العراقي في العملية السياسية اقصد هنا المكونات الرئيسية وليس كافة القوميات مفهوم من هذا

تقسيم السلطة بحيث ليس هناك تأثير في عملية الانتخاب على السلطات الثلاث في العراق وهي كل من (السلطة التشريعية , السلطة التنفيذية , السلطة القضائية) لماذا لا تؤثر الانتخابات قسمت هذه السلطات بعد عام ٢٠٠٦ على اساس عرفي واصبح لهذا العرف قوة الزام كقوة القانون بحيث جميع الكتل تتحجج بهذا العرف وتتمسك به بل ليس هناك رغبة لمغادرته من مبدا الغرابة أن فشلنا نحن كلنا فاشلون وان نجحنا نحن اصحاب النجاح , أن السلطة بحاجة مستمرة الى الفئة المتخصصة ,المثقفة, العالمة, لتسير وتنفيذ برامجها, وفرض سلطانها ,[٢٤] من اهم ما تحتاجه السلطة من اجل الحكم الرشيد الصالح للشعوب وليس بحاجة الى تقسيم السلطة وفق استحقاق المكونات فان الحكومة وتقسيمها لا يجلب الاستقرار للبلد بقدر ما هو ينسف العملية السياسية تقسيم مغانم السلطة على اساس العرفي كما هو الحال في العراق لم يجلب للشعب ما هو مرجو من السلطة فعله الامان الاستقرار الازدهار الاقتصادي بل على العكس ما جرى عكس اهداف السلطة المنشودة .حسب المادة الأولى نصت على أن العراق اتحادي والاتحاد يقصد به هنا (متعدد الاقاليم) وليس دول ما يعرف عن الاتحاد هو مجموعة الافي العراق من اقليم وما يثير الاستغراب اكثر في العراق وبصورة رسمية لا يوجد الا اقليم كردستان رغم انه اجاز الدستور من حق محافظة او اكثر اقامة اقليم وحسب المادة ١١٩٩ (يحق لكل محافظة او اكثر تكوين اقليم بناء على طلب ب الاستفتاء عليه)[٢٥] وفي الواقع الحقيقي انه لا يوجد على الاقل للحد الان الا اقليم كردستان يقوم النظام الاتحادية على نظام اللامركزية الادارية في ادارة البلد اي بمعنى اعطاء صلاحيات اوسع للمحافظات المنتظمة في اقليم بحيث تكون هناك اختصاصات حصرية للإقليم في الادارة على المحافظات المكونة للإقليم , وهناك ايضا اختصاصات حصرية للسلطة الاتحادية على الاقاليم ولكي لا يحدث التنازع ما بين سلطة الاتحادية يحدد الدستور اختصاص كل منهما ولكن في بعض الاحيان يحدث التباس في الصلاحيات المشتركة مثل ادارة موارد المنافذ الحدودية الجهة المخولة في حل هذا التنازع هي المحكمة الاتحادية من مهامها النضر في حل النزاعات ما بين المركز والاقليم ولصلاحيات الاقليم الواسعة والملفت للنضر في دستور ٢٠٠٥ حيث في المادة ١١٥ منه اشار الى انه , كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صالحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخالف بينهم,.[٢٦] كيف يمكن اعطاء اولوية لقانون عادي اقل من الدستور وايضا الاقليم في ترتيبه الهرمي اقل من السلطة الاتحادية وان كان الاقليم في حقيقة الامر يتكون من نفس هرم السلطة الاتحادية من حيث السلطة التشريعية السلطة التنفيذية السلطة القضائية ولكن نت حيث تسلسل قوة القانون وعلو القانون فان السلطة الاتحادية هب اعلى هرميا من الاقليم ورغم هذا الترتيب الهرمي نلاحظ بين فترة واخرى ظهور الخلافات ما بين الاقليم والمركز , والملفت ايضا هو المادة ١٤٠ من الدستور التي اشارت الى المناطق المتنازع عليها وكان هناك خلاف بين دولتين على حدودهما والتطبيع واجراء استفتاء وكانه نحن ذاهبون الى انشاء دولة داخل دولة احدثت هذه المواد خلافات عميقة ما بين المركز والاقليم لا نها معلقة ولم تطبق على ما يقارب ٢٠ عاما وحسب ما نفهم فان دستور ٢٠٠٥ قد اعطا صلاحيات واسعة لا دارة الاقليم وان كان نعم الدولة الاتحادية لديها استقلاليه في الادارة وليس استقلال سياسي عن المركز لذا خلط المشرع العراقي ما بين الادارة الا مركزية الادارة السياسية وان هذا الخلط هو ما جعل المشاكل قائمة ما بين المركز والاقليم اللبس في فهم النصوص الدستورية والمغزى من كتابتها كلها امور يجب تفسيرها وشرحها كي لا يكون التداخل في العمال التنظيمي ما بين المركز والاقليم .

الفرع الثالث النظام السياسي عامل استقرار

الدور الذي يلعبه النظام السياسي ليس الا دورا محوريا قائما على اسعاد الشعب بتقديم الخدمات بكافة انواعها خدمات مادية ومعنوية ,تحاول الفلسفة السياسية تحقيق قيم انسانية معينة ,وقد تكون العدل او الحرية او السعادة لأفراد المجتمع ,[٢٧] القيم الانسانية التي تعرفها الفلسفة السياسية وقد تكون اهمها العدل من غي تقليل اهمية القيم الاخرى لان العدل يتماشى مع كافة مفاصل حياة الانسان الدقيقة ومن حيث الاختيار العدل اهم اركان القيم لان دائما ما تقوم المشاكل في البلد مثل الثورات الانقلابات الا من اجل نصرة المظلومين كما يدعون وتوفر شرط العدالة لا يمكن الاحساس بالغبن من قبل الاخرين والدولة الصالحة هي تبذل الجهد واقصاه من اجل العدالة تعني العدالة (التقسيم العادل لثروات البلد بين ابناءه) المسؤول عن التوزيع العادل هي الحكومة اي بمعنى اخر السلطة السياسية التي لها الحق في اصدر الا وامر والتنظيم والعدل يقوم على اعطى كل شخص حسب جهده وعمله وهذا لا يتفق مع المساواة والتي تعني (يعطى لكل شخص نفس القيمة) سوى عمل ام لا يعمل المساواة تعطي مردودا ايجابيا فقط في المساواة ام القانون في تكافؤ الفرص في العمل المعاملة الانسانية بالمثل ما يدعم العدل اهم مرتكزات العمل السياسي فان الله سبحانه ركز في الحكم على انه العادل ما بين الناس يوم القيامة واهم ما يميز الحكم في قوله تعالى(**وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** ۚ)[٢٨] جعل توصية للحاكم وهي العدل والحاكم ليس هنا ليس بمعنى القاضي فقط فكل من ولي على امر

فانه حاكم والسلطة حاكمة على امر الشعب ومصيرهم والحكومة هي من تحكم بالشيء ,وان كانت الحرية هي مرتكز الثاني لان ما يمكن للدولة أن تعرف حال شعبها أن لم يكن لديهم الحرية في التعبير وان كانت هذه الآراء ليس بالضرورة شخصية فقد تكون عامة لصالح الشعب والمواطن ,الحرية تنقسم الى التعبير والمشاركة المشاركة في العملية السياسية وهي عن طريقين (حق الانتخاب وحق الترشح) وهي حقوق سياسية طبيعية تنظم بقانون كل الحقوق ,يجب أن تنظم بقوانين حتى لا يسيء استخدامها تحقق السلطات الحاكمة الهدف المرجو منها عندما تكون قريبة من الشعب في قربها من الشعب تكون تحس في هموم المواطن وتحل مشكلات انية بحيث لا تتراكم المشاكل وتصبح ازمات خانقة قد تعصف في البلد وان كثير من الحكومات انهارت بسبب الازمات وفلسفة الحكم تقوم على القرار الرشيد في الوقت المناسب والمكان المناسب اسردنا في حديثنا واجب السلطة على المستوى الداخلي فكل حكومات العالم لديها مستوين من عمليات الحكم الخارجي والذي لايقل اهمية عن الداخل أن لم يكن اهم لان كل دولة ليس قائمة بذاته وحدة مستقلة تماما بل هي تخضع لمستوى خارجي من العلاقات الدولية بإقامة معاهدات اتفاقية في التجارة, ترسيم الحدود , عدم اعتداء عدم تدخل في الشؤون الداخلية ,من هذه الاتفاقيات محاولات السلطة حماية امنها الداخلي من الحاجات الاساسية للإنسان بعد المأكل والملبس هي الحاجة الى الامن والاستقرار ,تتركز القوة في مؤسسات الدولة التي تتيح للمجتمع استخدامها لتطبيق القوانين والحفاظ على الامن والفاع عن نفسه ضد اعداء الخارج ,[٢٩] مع قيام السلطة لا يجوز لها ان تكو بدون القانون لان القانون ان كان قانونا عاديا او دستوريا فهو حجة لها أي لسلطة وعليها يجب اقناع الشعب من قبل السلطة في كل شيء حتى في حالة الحرب ليبح لدى الشعب القناعة في الدفاع عن بلدهم ان تكون هذه القوانين شاملة أي بمعنى لا يجوز لسلطة ان تحتج في القانون هي وهي لم تلزم نفسها بالقانون معيار الدولة الالتزام بالقانون معيارا صحيا ,

الخاتمة

النظام السياسي العراقي كان وما يزال يتأثر بعوامل داخلية وخارجية مما جعلت نظام الحكم غير مستقر خاضع لاء اهواء الاجنبي وان ما مر به العراق من مستعمرين وان كان اكثره تخلفا غزو هولاكو الى بغداد فان كان المستعمر لن يرحل دون ترك اثرا واضحا فمن الغزاة من كان همجيا ومنهم من قسم العراق الى ولايات ومنهم من ركز على نوعية الحكم التي تخدم مصالحه والغزو الاخير الغزو الامريكي الذي فسم العراق على اساس طائفي مقيت , لكي يبقى هو يتقلب في اسناد طائفة دون اخرى حتى تستنجد به الطوائف الاخرى لكي يكون بيد المستعمر الامريكي ورقة القبان والميزان في الحقيقة أن التقسيم اكثر ما يخدم المستعمر الاجنبي وليس ابناء الوطن لان هناك حجة بيده التدخل في حماية الطائفة المعينة من الطوائف الاخرى ,عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى بناء نظام سياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نظاما هشا للغاية ليس قائما على اسس قانونية صلبة بل على اساس عرفي كما موجود في لبنان المقسم على اساس كل طائفة لديها نصيب من الحكومة بل لديها مغنم من الحكومة وليس على من هو الأكفء على انه عملت نظاما ديمقراطيا صوريا وليس الديمقراطية الحقيقية في اختيار الشعب من ينوب عنه في الحكم كما عبرت عنها الصفية الهندية سريعة الذوبان لماذا لم تبنى على اساس متينة ماذا نسمي اذا وفق العرف (رئيس الجهورية كردي رئيس الوزراء عربي شيعي رئيس البرلمان عربي سني) ما هذا قانون ديمقراطي اكثر منه عرفي مقيت يجمد الطاقات مع العقول ويحددها , النظام الديمقراطي قائم على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة حقيقة الامر في العراق لا يوجد تداول , نعم هناك انتخابات ولكنها مفرغة من محتواها ل انه كما اسلفنا تتحكم في تقسيم السلطة العرف وعند العودة الى التعددية الحزبية وهي اساس من اسس الديمقراطية يوجد في العراق ما يقارب ٢٦٢ حزب سياسي وكيان شاركوا في انتخابات ٢٠٢١ المشكلة ليس في عدد الاحزاب السياسية فقط والتي عددها يفوق كل من امريكا وبريطانيا اللتان كل منهما لديه حزبان فقط يتنافسان على السلطة , المشكلة الاخرى أن الاحزاب في العراق ليس هناك قانون ينظم عملها, وهيكليتها ,جماهيرها, وتمويلها ,فأي حكومة تنبثق من احزاب غير منظمة تنظيما قانونيا صارما تنتج عنها حكومات غير منظمة وهذا فعلا ما حصل في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ الحكومات كلها تخرق القوانين قلما تعمل بقانون وتلتزم به لا اقصد هنا القانون الجنائي بل القانون الدستوري الذي ينظم عمل الحكومات ,المشكلة الاهم في ادارة الحكومات المتعاقبة هي ليس من همها هو خدمة المواطن والشعب كما هو واجبها وانما همها الوحيد ارضاء الحزب والكتلة التي تنتمي لها الحكومة ,وهذا ما جعل من الحكومات العراقية وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ تفكر في بقائها في السلطة عن طريق حزبها وكتلتها خدماتها ليس عامة كما هو واجب ومفروض بل على فئة معينة من مناصريها واسترضائهم وسخرت امكانية الدولة العراقية من اجلهم , حتى اصبحت هذه الفئة هم ينظرون لا نفسهم فوق القانون الجنائي المدني وهذا الصحيح المتعارف والا كيف تفسر وجود هذا الكم الهائل من الفساد ليس في حيز معين بل في اغلب مفاصل الدولة أن لم يكن جميع مفاصلها وفي حقيقة الامر هذا ما تعترف به الحكومة ورجالاتها ' انهم يشكون لشعب ويتحدثون عن الفساد وكان الحكومة نست واجبها هو النزاهة في الحكم والعدالة

واسعاد الشعب بدل من ذلك يلقون الارقام والخطب عن حجم الفساد الذي وصل اليه العراق . الحكومة تشتكي لشعب والشعب يتشكى من سوء الادارة , الحكومة اهملت دورها في محاسبة المفسدين إرضاء لأحزابها وكتلتها .

التوصيات او الاستنتاجات

١- تغيير الدستور وخاصة بما يخص السلطات وانتخاباتها وصلاحيتها

٢- انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من الشعب بصورة مباشرة لتخليصهم من سطوة الاحزاب عليهم قد يكون منه حصل على الاصوات يكون في منصب ورئيس الوزراء واقل منه يكون لرئيس الجمهورية لان الصلاحيات لرئيس الوزراء اعلا من رئيس الجمهورية

٣- يوضع قانون الانتخابات ويثبت في الدستور كي يتسم بالثبات وليس كما هو الان كل دورة انتخابية يتغير القانون وفق اهواء الاحزاب

٤- قبل الشروع في الانتخابات وقانونها يقر قانون الاحزاب وتنظيمها كي تكون واضحة للشعب هيكلية وتمويل الاحزاب

٥- -ينظم شروط الناخب والمرشح كان يكون كل منهما حاصل على شهادة علمية معينة كي يكون التأثير عليهما اقل من العشيرة والمذهب والمكون

المصادر

القرءان الكريم

١- سورة النساء .اية

١- الاستاذ الدكتور محمد مظفر الادهمي ,العراق تأسيس النظام الملكب تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢,بغداد, ط٢٠٠٩ ,ص٣٩

٢- الدكتور عبد الزاق عبد, الأستاذ محمد عبدالجبار ,الديمقراطية بين العلمانية والاسلام,دار الفكر العربي المعاصر,١٩٩٩,ص١٩

٣- جون ديار ,الفوضى التي نظموها الشرق الاوسط بعد العراق ,ترجمة يسام شيحا. الدار العربي للعلوم,ط١,ص٢٣

٤- عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني ,النظام السياسي بع هدم دولة الخلافة(دراسة شرعية),بدون سنة طبع,ص٨٦

٥- فرانسيس فوكمياما,النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية ,ترجمة معين الامام,مجاب الامام ,دار التب القطرية,٢٠١٦,ط١,ص٣٩

٦- م عبد الكريم العلوجي ,صدر سابق ص١٥

٧- وليام بولك ,المؤسسة العربية للنشر ,تقديم م.د عبدالحي يحيى زلوم,ط١ ,٢٠٠٦,ص٢١٩

١٨.د حميد حنون ,مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق..ط بيروت ٢٠١٩.ص٢٠٦

٩-الاستاذ الدكتور,حمبد حنون,مصدر سابق, ٢٠١٩,ص٢٩٢

١٠-الدكتور, صالح الصاوي, التعددية السياسية في الدولة الاسلامية,دار الاعلام الدولي ,بدون سنة طبع.ص٣

١١-السفير بول بريمر, ,مصدر سابق '.ص٢١

١٢-السفير بول بريمر, عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو, ترجمة عمر الايوبي,لبنان _بيروت ,٢٠٠٦,ص٨٥

١٣-المحامي نائل سجري ,الديمقراطية والتوجيه السياسي في العراق ,بدون نارخ الطبع ,ص١٣

تتألف مجوعة السبع كل من احمد الجلبي ,اياد علاوي ,مسعود البرزاني ,جلال الطالباني ,نصير ١٤الجادرجي, إبراهيم الجعفري ,عادا عبد ١٥حميد حنون , نفس المصدر,ص٣١٥.ص٣١٧

١٦-دكتورة _اميرة حلمي مطر, الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ,دار المعارف,١٩٩٥,ط٥,ص٤

١٧-رشيد الخيون ,ضد الطائفية العراق ..جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ,الناشر مدارك لابداع.ط١ ,ص٦,ص٧

١٨عبد الكريم العلوجي ,الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي , الدار الثقافية للنشر ,ط١ ,ص١٦٢

١٩-عبود العسكري ,اصول المعارضة في الاسلام ,دار النمر للنشر والتوزيع ,١٩٩٧,١,ص أ

٢٠ فرانسيس فوكويما ،منتدى العلاقات العربية الدولية،ترجمة مجاب الامام،الطبعة الأولى، ٢٠١٦،ص١٧

٢١-ماجد الغرباوي-وطارق الكناني, رهانات السلطة في العراق حوار في ايدلوجيا التوظيف السياسي ,مؤسسة المثقف العربي-سدني استاليا.ط١.,٢٠١٧, ,ص٥

٢٢-ميريام ريفولت دالون ,سلطان البدايات بحث في السلطة ,ترجمة د. ساير مطر,مركزدراسات الوحدة العربية ,ط١,بيروت٢٠١٢ ص٣٢

٢٣-نشرت في الوقائع العراقية رقم ٣٩٧٨لسنة ٢٠٠٣

٢٤-وليم بولك, لكي نفهم العراق ,_د م عبد الحي يحيى زلوم ,المؤسسة العربية للدراسات والنش ط!, ,٢٠٠٦,.ص٢٩

الوثائق الدستورية دستور ٢٠٠٥

هوامش البحث

١ فرانسيس فوكويما ،منتدى العلاقات العربية الدولية،ترجمة مجاب الامام،الطبعة الأولى، ٢٠١٦،ص١٧

[٢] ا.د حميد حنون ,مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق..ط بيروت ٢٠١٩.ص٢٠٦

[٣] -ميريام ريفولت دالون ,سلطان البدايات بحث في السلطة ,ترجمة دساید مطر,مركزدراسات الوحدة العربية ,ط١,بيروت٢٠١٢ ص٣٢

[٤] دستور العراق للعام ٢٠٠٥

[٥] المصدر نفسه

[٦] -المحامي نائل سجري ,الديمقراطية والتوجيه السياسي في العراق ,بدون نارخ الطبع ,ص١٣

[٧] عبد الكريم العلوجي ,الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي , الدار الثقافية للنشر ,ط١ ,ص١٦٢

[٨] – جون ديار ,الفوضى التي نظموها الشرق الاوسط بعد العراق ,ترجمة يسام شيحا. الدار العربي للعلوم,ط١,ص٢٣

[٩] -رشيد الخيون ,ضد الطائفية العراق ..جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ,الناشر مدارك لابداع.ط١ ,ص٦,ص٧

[١٠] -السفير بول بريمر, عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو, ترجمة عمر الايوبي,لبنان _بيروت ,٢٠٠٦,ص٨٥

[١١] – وليام بولك ,المؤسسة العربية للنشر ,تقديم م.د عبدالحي يحيى زلوم,ط١ ,٢٠٠٦,ص٢١٩

[١٢] – م عبد الكريم العلوجي ,صدر سابق ص١٥

[١٣] -الاستاذ الدكتور محمد مظفر الادهمي , العراق تأسيس النظام الملكب وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢,بغداد مكتبة الذاكرة , ط٢٠٠٩ ,ص٣٩

[١٤] -السفير بول بريمر,مصدر سابق '.ص٢١

[١٥] -الاستاذ الدكتور,حمبد حنون, مصدر سايق ,٢٠١٩,ص٢٩٢تتألف مجوعة السبع كل من احمد الجلبي ,اياد علاوي ,مسعود,جلال الطالباني ,نصير الجادرجي, إبراهيم الجعفري ,عادا عبد المهدي ,الذين يعارضون النظام السياسي دون أن تكون لهم صفة

[١٦] -نشرت في الوقائع العراقية رقم ٣٩٧٨لسنة ٢٠٠٣

[١٧] نفس المصدر, حميد حنون ,ص٣١٥.ص٣١٧

[١٨] – عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني ,النظام السياسي بع هدم دولة الخلافة(دراسة شرعية),بدون سنة طبع,ص٨٦

[١٩] -الدكتور, صالح الصاوي, التعددية السياسية في الدولة الاسلامية,دار الاعلام الدولي ,بدون سنة طبع.ص٣

[٢٠] – الدكتور عبد الزاق عبد, الأستاذ محمد عبدالجبار ,الديمقراطية بين العلمانية والاسلام,دار الفكر العربي المعاصر,١٩٩٩,ص١٩

[٢١] -وليم بولك, لكي نفهم العراق ,_د م عبد الحي يحيى زلوم ,المؤسسة العربية للدراسات والنش ط!, ,٢٠٠٦,.ص٢٩

[٢٢] -ماجد الغرباوي-وطارق الكناني, رهانات السلطة في العراق حوار في ايدلوجيا التوظيف -سدني استاليا.ط١.,٢٠١٧, ,ص٥

[٢٣] مصدر سابق – -دستور العراق عام ٢٠٠٥,المادة ١

[٢٤] -عبود العسكري ,اصول المعارضة في الاسلام ,دار النمر للنشر والتوزيع ,١٩٩٧,١,ص أ

[٢٥] – مصدر سابق – ٢٠٠٥

[٢٦] – مصدر سابق دستور ٢٠٠٥

[٢٧] -دكتورة _اميرة حلمي مطر, الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ,دار المعارف,١٩٩٥,ط٥,ص٤

[٢٨] -سورة النساء .اية ٥٨

[٢٩] – فرانسيس فوكمياما,النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية ,ترجمة معين الامام,مجاب الامام ,دار الكتب القطرية,٢٠١٦,ط١,ص٣٩